

Distr.
GENERAL

TCDC/11/1
16 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية
باستعراض التعاون التقني فيما بين
البلدان النامية

الدورة الحادية عشرة

نيويورك، ١-٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيريس ومقررات
اللجنة الرفيعة المستوى وتوصيات لجنة الجنوب

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٧ من المقرر ١/٨٠ ألف الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها العاشرة.

ويحلل التقرير الإجابات عن الاستبيان الذي أعدته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والذي يطلب معلومات عن مختلف المسائل المتصلة بتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويستعرض أيضاً الإسهامات المقدمة من البلدان النامية والمانحين والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة. ويخلص إلى أن عدداً من المبادرات الهامة المتصلة بهذا التعاون قد استهلكت منذ الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى.

ويشير التقرير، مع ذلك، إلى أن التحديات التي تستتبعها العولمة ستجعل البلدان النامية وشركاءها الإنمائيين بحاجة إلى مضاعفة جهودهم لكي يصبح هذا التعاون أداة دينامية حقا في خدمة التنمية ويكون أيضاً الأساس لإرساء أنماط جديدة من التعاون الإنمائي الدولي أكثر نجاعة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	١ - ٦ مقدمة - أولاً
٤	٤٦ - ٧ لمحات عامة عن الأنشطة الوطنية والثنائية - ثانياً
٤	٣٨ - ٧ البلدان النامية ألف -
١٢	٤٦ - ٣٩ البلدان المتقدمة النمو باء -
	الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية
١٤	٥١ - ٤٧ والمؤسسات الأخرى - ثالثاً
١٥	٧٩ - ٥٢ الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة رابعاً -
١٥	٧١ - ٥٢ المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة ألف -
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون
٢٠	٧٩ - ٧٢ التقني فيما بين البلدان النامية باء -
٢٣	٨٦ - ٨٠ استنتاجات وتوصيات خامساً -
٢٦ البلدان والمنظمات التي ردت على الاستبيان المرفق -

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير وفقا للمقرر ١/١٠ ألف، الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في دورتها العاشرة^(١)، والذي طلبت اللجنة فيه، في جملة أمور، إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إليها في دورتها الحادية عشرة تقريراً شاملاً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيريس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني^(٢) فيما بين البلدان النامية على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩^(٣).

٢ - ولإعداد هذا التقرير، استعانت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بثلاثة مصادر أساسية هي المعلومات الواردة إجابة عن الاستبيانات التي تجرى كل سنتين التي أعدتها الوحدة الخاصة وأرسلتها إلى جميع الدول الأعضاء من بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو، وجميع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛ والمعلومات الناتجة عن الأنشطة التي ترعاها الوحدة الخاصة؛ والمعلومات الأخرى ذات الصلة المتاحة للعموم، التي تم الحصول عليها عن طريق الاتصالات الرسمية وغير الرسمية.

٣ - ولأغراض هذا التقرير وتمشيا مع الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي اعتمدها الجمعية في عام ١٩٩٥^(٤)، أدخل عدد من التعديلات والتحسينات على الاستبيانات التي عممتها الوحدة الخاصة لتستخدم كأساس لهذا التقرير. وركز الاستبيان المنقح على المواضيع التالية: (أ) قيام الحكومات الوطنية بوضع واعتماد سياسات لتعزيز أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والاستفادة منه؛ (ب) تحسين القدرات المؤسسية على إدارة أنشطة هذا التعاون، مع التشديد بوجه خاص على فعالية المراكز الوطنية لتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ج) تعبئة الموارد لأنشطة هذا التعاون وإيجاد مصادر مبتكرة لتمويلها؛ (د) المعلومات المتصلة بالاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة بشأن هذا التعاون؛ (هـ) تبادل المعارف وأفضل الممارسات عن طريق العمل كشبكة واستخدام تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (و) التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة؛ (ز) القيود والمعوقات التي تعرقل الاستفادة الكاملة من أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإدماجه في التيار الرئيسي للأنشطة؛ (ح) المنهجيات التي ثبتت نجاعتها والتوصيات الرامية إلى زيادة تطوير التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوسيع نطاقه بوصفه وسيلة مجدية وفعالة للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب.

٤ - وبصورة عامة، وردت ردود من ٦٠ بلدا ناميا وأربعة بلدان متقدمة النمو، و ٢٣ مؤسسة ووكالة تابعة للأمم المتحدة و ١٩ منظمة حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وبالرغم من أن الإجابات كانت دون التوقعات، فقد تجلت منها زيادة هامة، بالمقارنة مع السنوات السابقة، في عدد وجودة أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المضطلع بها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

٥ - وبالنظر إلى ما ذكر أعلاه، يمكن قراءة هذا التقرير مع أخذ الإيضاحات التالية في الاعتبار. أولاً، التقرير ككل يستند أساساً إلى المعلومات التي أتيحت للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو أطلعت عليها، والتي قد لا تعكس بالضرورة الصورة الكاملة لأنشطة هذا التعاون المضطلع بها على الصعيد العالمي. وثانياً، تقتصر المعلومات الواردة في هذا التقرير على تقديم لمحات عامة مشفوعة بأمثلة نموذجية وليس قائمة مستفيضة بكل ما أبلغ عنه من مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وثالثاً، ينبغي النظر في الاستنتاجات والتوصيات العامة الواردة في هذا التقرير بالاقتران مع ما ورد في التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة (TCDC/11/2).

٦ - والتقرير مقدم في خمسة أجزاء، كما يلي: مقدمة؛ لمحات عامة عن الأنشطة الوطنية والشناخية لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير؛ لمحات عامة عن الدعم المقدم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ لمحات عامة عن الدعم المقدم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من النظام المتعدد الأطراف؛ استنتاجات وتوصيات من أجل تحسين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - لمحات عامة عن الأنشطة الوطنية والشناخية

ألف - البلدان النامية

٧ - منذ أن اعتمدت خطة عمل بوينس آيريس، كان أهم مبدأ للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مثلما تعكسه مختلف قرارات الجمعية العامة المتخذة بشأن هذا الموضوع، هو أن البلدان النامية ذاتها هي المسؤولة أساساً عن كفاءة قيام هذا التعاون بدور إنمائي فعلي. ومن الناحية العملية، لم يرسخ فوراً اتخاذ المبادرات الذاتية والتلقائية للتعاون الشناخي بين اثنتين أو أكثر من البلدان النامية. وكان تطور عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس ثنائي بطيئاً بسبب مجموعة متنوعة من العوائق أهمها استمرار وجود مقاومة ثقافية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك للقيود المتصلة بالتمويل والقيود الهيكلية. وبمرور الزمن، حققت هذه التدخلات نجاحاً تدريجياً ولكنه مطرد في تقديم الدليل للبلدان المشاركة على أن المشاريع الشناخية في إطار التعاون التقني والاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن تحقق نتائج مجدية وفعالة من حيث التكلفة تفوق بكثير ما تحققه البرامج التقليدية للمعونة المقدمة من الشمال إلى الجنوب والمساعدة الإنمائية.

٨ - وفي الوقت الحاضر، يشمل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة ويتخذ أشكالاً كثيرة، بما في ذلك المشاركة الواسعة النطاق من جانب كثير من البلدان النامية في البرامج الشناخية المباشرة. ومنذ آخر اجتماع للجنة الرفيعة المستوى، برزت مجموعة أساسية من البلدان النشطة في هذا التعاون وأعربت عن استعدادها للقيام بدور "بلدان محورية"، وذلك في أعقاب توصية

واردة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وعقدت هذه البلدان، البالغ عددها حاليا ٢٢ من أفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اجتماعا في شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، برعاية حكومة شيلي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ووضع ذلك الاجتماع بعض المبادئ التوجيهية العامة للطرق التي يمكن أن تؤدي البلدان بها دورا محوريا في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٩ - وعند استعراض التعاون التقني الثنائي فيما بين البلدان النامية، يمكن أيضا وصف الأنشطة القطرية استنادا إلى التجمعات الإقليمية. فأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كانت بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر البلدان دأبا على الاضطلاع بأنشطة ثنائية تلقائية في مجال هذا التعاون. وهذا الأمر صحيح من جميع النواحي، بما في ذلك عدد البلدان التي تعرض البرامج، والأموال المخصصة في الميزانية لهذا التعاون من جانب الحكومات المشاركة، وعدد البلدان النامية الأخرى المستفيدة من التبادلات التقنية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدم أكبر بلدين، الأرجنتين والبرازيل، دعما هاما لمشاريع التعاون التقني على مر السنين، مثلما ورد في التقارير السابقة التي أعدتها الوحدة الخاصة. وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، بدأت عدة بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية تؤدي دورا أكثر نشاطا في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي السنوات الأخيرة، وعلى وجه أكثر تحديدا، منذ آخر اجتماع للجنة الرفيعة المستوى في عام ١٩٩٧، استهلكت عدة بلدان في أوروبا ورابطة الدول المستقلة أشكالا مختلفة من التعاون الأفقي. وحدث هذا التعاون فيما بين تلك البلدان كمنطقة وكذلك مع بلدان من خارج المنطقة، ولا سيما من أمريكا اللاتينية. ومع تزايد الوعي بأهمية هذا التعاون في منطقة الدول العربية، ما برح مستوى تطبيق بلدان المنطقة له يتزايد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حالة البلدان الأفريقية أيضا، ظل مستوى الأنشطة الثنائية التلقائية الذاتية التمويل في مجال هذا التعاون منخفضا نسبيا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وسبب ذلك عادة هو الظروف الصعبة، الاقتصادية وغيرها، السائدة في جزء كبير من المنطقة والتي أعاقت إنشاء آليات الدعم المؤسسية اللازمة لأنشطة هذا التعاون. وتقدم الفقرات التالية لمحات عامة عن أنشطة التعاون الثنائي التي اضطلعت بها بلدان نامية مختارة في جميع المناطق.

آسيا والمحيط الهادئ

١٠ - خصصت باكستان مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في ميزانيتها الوطنية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد تم التركيز على عمليات التدريب مع بلدان من أفريقيا وجنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط. وبصورة إجمالية، وفرت باكستان التدريب في السنوات الأخيرة، لمشاركين من ٦٣ بلدا ناميا. وحتى الآن، ما زالت باكستان تركز على مواضيع محددة، منها الأعمال المصرفية، وإدارة السكك الحديدية، وإدارة الخدمات البريدية، والطب، والهندسة. وبالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى، وفرت باكستان التدريب في ميادين إدارة الشرطة والجمارك، وإدارة الخدمات الأجنبية، وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإدارة السواحل. كما وفرت التدريب الفني في إطار برنامج المساعدة الخاص بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لحوالي ٧ ٠٠٠ طالب من ٣٦ بلدا ناميا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت باكستان بعثات للبرمجة إلى ماليزيا والفلبين وجمهورية كوريا ومصر من أجل استكشاف فرص إضافية

للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأبدت باكستان، بوصفها بلدا محوريا، رغبتها في دعم المبادلات في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عدد كبير من التخصصات - منها الزراعة، وتنمية الثروة الحيوانية، وإدارة البيئة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنتاج الفولاذ، والطيران المدني، والطاقة، وإدارة موارد المياه، والصناعة التحويلية، والتعدين، والنقل، والاتصالات.

١١ - وعلى غرار باكستان، خصصت إندونيسيا مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من ميزانيتها الوطنية للنهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأضيفت إلى المبالغ التي رصدتها الحكومة مساهمة قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من المخصصات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من حكومة اليابان. وأوفدت إندونيسيا بعثات للبرمجة إلى عدة بلدان أفريقية، الغرض منها نقل الخبرة في القطاع الزراعي. وعلاوة على ذلك، شاركت إندونيسيا في مشروع للتنمية وإعادة التوطين في الأرياف تم تنفيذه في كمبوديا بالتعاون مع بلدان أعضاء أخرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - هي ماليزيا والفلبين وتايلند - بتمويل ثلاثي وفرته حكومة اليابان. وأبدت إندونيسيا رغبتها، بوصفها بلدا محوريا، في دعم تبادل التقنيات في ميادين الزراعة والصحة والتعدين وتنمية الطاقة وإدارة الأشغال العامة وتنظيم الأسرة.

١٢ - ورعت تايلند عددا من المبادرات المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد استفاد ما مجموعه ١٢٨ مشاركا من بلدان نامية أخرى من زمالات منحت لمتابعة دراساتهم في مختلف الميادين. كما أبرمت تايلند مع الصين اتفقا علميا ينص على تبادل الزيارات وترتيبات البحث المشتركة بين البلدين وفقا لطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وحددت تايلند المجالات التي تملك فيها الخبرة اللازمة لرعاية المبادلات في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي الزراعة والتعليم والصحة.

١٣ - ودخلت بنغلاديش، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كشريك ثنائي في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق اتفاقات للتعاون أبرمتها مع الصين وتايلند والهند وسنغافورة وماليزيا وباكستان في مجالات الائتمانات الصغيرة والأعمال المصرفية في الأرياف والأنشطة الابتكارية لتوليد الدخل.

١٤ - ورصدت سري لانكا حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من ميزانيتها لسنة ١٩٩٨ لتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، قدم مبلغ يناهز ٢٠٠ ٠٠٠ دولار ضمن المخصصات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مشروع جامع يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الإطار، نفذت سري لانكا برنامجا فعالا للتعاون مع الصين وإندونيسيا وجمهورية كوريا وسنغافورة. كما شاركت سري لانكا، على أساس إقليمي، في الترتيبات التجارية بين بلدان الجنوب في إطار ترتيبات التجارة التفضيلية لرابطة جنوب آسيا ومنطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا، وهما المنظمتان الرئيسيتان المعنيتان بتيسير التجارة الإقليمية في جنوب آسيا.

١٥ - وحافظت الصين لسنوات عديدة على مستوى التزامها بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأنشأت شبكة تتألف من ١٥ مركزا للبحث والتطوير للنهوض ببرامج التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ورصدت ما يزيد على مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمكين هذه المراكز من توفير التدريب لمشاركين من البلدان النامية. كما رصدت أموالا في إطار المخصصات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم هذا الجهد. ومنذ انعقاد الاجتماع الأخير للجنة الرفيعة المستوى، نظمت الصين ١٨ حلقة عمل تدريبية شارك فيها ما يزيد على ٤٠٠ متدرب من ٦٣ بلدا ناميا من مختلف مناطق العالم، منها بلدان من آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المواضيع المتخصصة التي تناولتها الحلقات إنتاج الأرز الهجين، وحماية المحاصيل، وحفظ البيئة، وتكنولوجيا الغاز الإحيائي ومكافحة التصحر، والأرصاء الجوية، وصيانة الآلات الزراعية. وأبرمت الصين أيضا اتفاقات ثنائية محددة مع باكستان في مجال الطيران المدني؛ ومع الهند في مجال تطوير المحطات الصغيرة للطاقة الكهرومائية؛ ومع منغوليا في قطاع الطاقة. وأفادت الصين بأنها سترعى، بوصفها بلدا محوريا، مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تطوير المحطات الصغيرة للطاقة الكهرومائية، وإنتاج الخيزران وتجهيز منتجاته، والطاقة المتجددة (من الشمس والرياح والكتلة الإحيائية)، والصيد في المياه العذبة، وتربية دود القز، وتجهيز اللحوم. ولتعزيز هذا الالتزام، أفادت الصين أنها تنوي استضافة ١٤ حلقة عمل تدريبية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال السنة الجارية يستفيد منها ٣٠٠ مشارك تقريبا من البلدان النامية.

١٦ - وشاركت الفلبين بنشاط في المشاريع الثنائية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار المبادلات الثنائية التي استمرت عدة سنوات، رعت الحكومة أكثر من ٨٠٠ مشارك من ٦٦ بلدا ناميا في برامج تدريبية شملت مجالات من قبيل الزراعة، والتخطيط الاقتصادي، وإدارة البيئة، واستكشاف الموارد الطبيعية، وتنمية مصادر الكهرباء والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة والصناعة، والأرصاء الجوية، والمرأة والتنمية.

١٧ - وقدمت سنغافورة دعما منتظما للمبادرات الثنائية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتجسد التزامها بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في منشور مخصص يركز على التعاون التقني عنوانه "التضامن والصدقة" صدر في عام ١٩٩٦. ويبين هذا الكتيب فلسفة البلد فيما يخص التعاون بين بلدان الجنوب ويوفر بيانات شاملة عن مختلف مجالات التعاون التي حظيت بدعمه وعدد أشكال التدريب وأنواعه التي أتاحت للبلدان النامية الأخرى. ورعت سنغافورة، من خلال برنامج سنغافورة للتعاون، الذي استحدث في عام ١٩٩٢، دورات تدريبية وجولات دراسية لما يزيد على ٦٠٠٠ مشارك من ١٠١ بلد نام. وفي عام ١٩٩٨، قامت سنغافورة، من خلال برنامج سنغافورة للتعاون وبرنامج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خاص ببلدان البحر الكاريبي مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير التدريب لحوالي ١٠٠ خبير من الدول الجزرية النامية في منطقة البحر الكاريبي، وذلك في مجالات ستة هي تكنولوجيا المعلومات، والطيران المدني، وخدمات البناء، وتكنولوجيا البيئة، والإدارة الحضرية، والاتصالات

السلكية واللاسلكية. والتزمت سنغافورة، بوصفها بلدا محوريا، بتوفير التدريب في جميع المجالات التي تملك فيها الكفاءة.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٨ - نظمت وكالة التعاون البرازيلية، بالتنسيق مع الأمانة التنفيذية لجماعة البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للأمم المتحدة، حلقة دراسية لاستكشاف فرص التعاون التقني فيما بين البلدان الناطقة بالبرتغالية ووضع مقترحات تتصل بتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية في المجالات المتصلة بالإدارة العامة وتنمية القطاع الخاص. وفي عام ١٩٩٨، اتصلت البرازيل تعاونها مع بعض البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية (أنغولا والرأس الأخضر وغينيا - بيساو وموزامبيق ونيجيريا وسان تومي وبرينسيبي) في إطار مشروع مدعوم من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن التدريب في مجال التنمية المتكاملة للمينوت.

١٩ - وشاركت بيرو، من بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في مجموعة واسعة من المبادلات التقنية مع بلدان من المنطقة - منها الأرجنتين والبرازيل والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وأوروغواي - في ميادين الزراعة وتنمية مصائد الأسماك والتنمية الصناعية وإصلاح الدولة والطب. وخلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ رعت بيرو بعثات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أوفدت إلى بوليفيا والسلفادور وهايتي وهندوراس وأوروغواي، بينما استضافت بعثات من الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا والمكسيك ومالي.

٢٠ - ونجحت كوبا أيضا في تنويع أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المنطقة. إضافة إلى تقديم المساعدة إلى بلدان أخرى في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، استفادت كوبا أيضا من برنامج للتبادل مع بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية يتناول على وجه التحديد قضايا الإدارة الاقتصادية القومية. وهذا البرنامج الذي يشكل مثالا على "التعاون الثلاثي" بدعم إضافي من أحد البلدان المتقدمة، يحظى بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وحكومة النرويج.

٢١ - وشاركت كوستاريكا، وهي من البلدان المحورية في أمريكا اللاتينية - في عدد من المبادلات الإقليمية المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع بربادوس وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وكوبا وهايتي، في ميادين من قبيل الصحة والتعليم والسياحة الإيكولوجية والبيئة وإقامة التعاونيات الزراعية والعدل والإدارة.

٢٢ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية أبرمت بنما ترتيبات للتعاون الإقليمي مع الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا في ميادين من قبيل تشييد المطارات وإدارتها والاتصالات السلكية واللاسلكية والعلم والتكنولوجيا والإحصاءات المتعلقة بالبيئة والسياحة الثقافية ووضع نظم المعلومات

الجغرافية والتحويل الصناعي. وفي ذات الوقت، استفادت باراغواي من المبادلات التقنية مع شيلي والمكسيك بينما أبرمت السلفادور اتفاقات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع الأرجنتين والبرازيل وشيلي.

٢٣ - وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، مولت المكسيك برامج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مصممة خصيصا لدعم القطاعات المنتجة في البلدان الأقل نموا في المنطقة.

٢٤ - وكانت الأرجنتين نشطة بشكل رئيسي في أمريكا الجنوبية في الأنشطة التقليدية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والجولات الدراسية التي تنطوي على تبادل الخبراء، فشرعت في أنشطة في الدول الكاريبية الناطقة بالانكليزية وبلدان مختارة في جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية، وذلك في إطار صندوق التعاون الأفقي التابع لها. ونوعت الأرجنتين أيضا النهج الذي تتبعه إزاء رعاية أنشطة تخص مواضيع محددة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ويشترك فيها عدد أكبر من البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك تنظيم منتدى حول موضوع الإصلاح بمشاركة سبعة بلدان أفريقية هي أنغولا وليسوتو وموزامبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وزمبابوي.

٢٥ - ومن التطورات الجديدة بالإشارة في منطقة أمريكا اللاتينية ما تمخضت عنه الأنشطة التي اضطلع بها في عام ١٩٩٥ نيابة عن حكومة هايتي عن طريق الرعاية المشتركة للوحدة الخاصة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي. وقد أفضت هذه العملية إلى إبرام ما يزيد على ٢٠٠ من اتفاقات التعاون التقني بين هايتي وعدد من الشركاء، ضم أوروغواي والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا بشأن عدد كبير من المجالات. وبلغ عدد المبادلات الناجحة في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية حتى الآن، بما في ذلك الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، ١٠٤ عمليات تبادل شملت ميادين من قبيل تقييم المشاريع والسياحة البيئية والأعمال المصرفية المركزية وتنمية المشاريع الصغيرة وإنتاج البن والتنوع الإحيائي والتكنولوجيا الإحيائية وإدارة الجمارك وتحديد المناطق الإيكولوجية ومكافحة التصحر وإدارة الأحواض المائية.

٢٦ - وقد تم دعم استخدام النهج الإقليمي في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشكل فعال من قبل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي أبدت التزاما قويا بهذا الشكل من التعاون. كما استفادت بلدان المنطقة من العمل التحليلي الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم البرامج الهادفة إلى تعزيز الأنماط المكثفة من التعاون. وقدمت منظمة الدول الأمريكية، التي أنشأت صندوقا خاصا لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، دعما مماثلا.

أفريقيا

٢٧ - وتعاونت السنغال تعاوناً وثيقاً مع جزر القمر، وجيبوتي، وغابون، ومالي، ونيجيريا وتعاونت أيضاً مع تونس، والجزائر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، في مجموعة من الاتفاقات الثنائية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قدمت السنغال بموجبها التدريب على تطوير الموارد البشرية. وكانت السنغال بلداً مستفيداً صافياً من البرامج التدريبية التي قدمتها كل من تايلند، وتركيا، والصين، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والهند.

٢٨ - وشاركت نيجيريا في عملية تبادل للخبراء في مجال الزراعة، والصناعة، وتنمية القطاع الخاص، والاستثمار وتعزيز التجارة. أما فيما يتعلق بالخبرات المحلية، فقد استفاد الفنيون النيجيريون من التدريب على البحث والجولات الدراسية التي أجريت في كل من أوغندا، وإندونيسيا، وتايلند، وتركيا، وسنغافورة، والصين والهند.

٢٩ - واضطلعت أوغندا بعدد من الأنشطة الثنائية خلال الفترة التي شملها التقرير. وقد أتاحت الدورات التدريبية ذات النطاق المحدود تعليم المهارات لأوغنديين في مجالات صيانة الآليات الزراعية، والحراثة، وتوليد الطاقة المائية على نطاق ضيق، والزراعة المائية، وتكنولوجيا الكتلة الحيوية وتحضير الأغذية. وأجريت أنشطة التعاون مع إندونيسيا، وتايلند، وتركيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسنغافورة، والصين، ومصر، ونيجيريا.

٣٠ - وأدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دوراً داعماً فعالاً في البلدان الأفريقية للتعويض عن الشح النسبي للموارد المتاحة لتنفيذ الاتفاقات الثنائية. وخلال الفترة التي شملها التقرير، رعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عدد من الميادين، منها وضع الخرائط، والاستشعار من بعد، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وإدارته، والتجارة والمال، والتعدين والنقل. كما دعمت اللجنة أنشطة تتناول تعزيز القطاع الخاص والتنمية الصناعية. وتمشيا مع هذا الهدف، خططت اللجنة عدداً من المبادرات لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية اشترك فيها مقاولون أفريقيون وآسيويون وستنفذ خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٤. وفي تطورات أخرى، أفادت منظمة الوحدة الأفريقية أنها تشارك حالياً في عملية لتعزيز قدرتها الداخلية بهدف واضح هو تقديم مزيد من الدعم إلى التعاون بين بلدان الجنوب.

الدول العربية

٣١ - ثمة تباين كبير بين الدول العربية من حيث تطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستناداً إلى المعلومات المتاحة فإن أكثر البلدان نشاطاً في مجال تطبيق هذا الأسلوب هي الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والصومال، ولبنان، ومصر. إلا أن العديد من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ظلت على مستوى حلقات العمل والمؤتمرات والجولات الدراسية والدورات التدريبية التي تتناول مواضيع محددة والاستعانة بمتطوعين من بلدان نامية أخرى.

٣٢ - ومن خلال الصندوق المصري للتعاون التقني، دعمت مصر تبادل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع البلدان الأفريقية وبلدان رابطة الدول المستقلة في مجالات من قبيل الزراعة، والمنسوجات، وتجهيز الأغذية، والتكنولوجيا على نطاق محدود، والتعليم، والصحة. كما قدمت مصر دعماً في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى عدد من البلدان العربية وبلدان رابطة الدول المستقلة بهدف المساعدة في إنشاء الآليات المؤسسية الضرورية للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية الضارة المترتبة على برامج التكيف الهيكلي.

٣٣ - كما أصبحت تونس بلداً ناشطاً في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالتعاون مع الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، شاركت الحكومة التونسية في رعاية عملية لتحقيق التكافؤ بين القدرات والاحتياجات فيما يتعلق بثلاثة عشر بلداً أفريقياً ناطقاً باللغة الفرنسية في مجال التنمية المستدامة توجت بأكثر من ١٣٠ اتفاقاً ثنائياً بين تونس والبلدان المشاركة. وكشريك في عملية تحقيق التكافؤ بين القدرات والاحتياجات، أعرب البنك الإسلامي للتنمية عن استعداده لتمويل جميع الاتفاقات التي تفي بالمعايير التي يحددها والقائمة على أساس فرز أولي. وخلال فترة التقرير، ركزت تونس على توفير تدريب للفنيين القادمين من بلدان نامية أخرى. ومن الأمثلة على ذلك، التدريب في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية لكل من جيبوتي واليمن، وتوفير التدريب المهني والتدريب في مجال العمالة لبوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار والإدارة المالية والتنظيم لثلاثين قانونياً من موريتانيا.

٣٤ - وبدا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة يقومان بتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الصومال. ومن الواضح أن التركيز يوجه نحو التدريب والجولات الدراسية وخدمات المتطوعين. ويجدر ذكر مثالين هما تدريب الصوماليين على الطيران المدني واستخدام ٣٠ متطوعاً من إثيوبيا، وغانا، والفلبين، وكينيا، ومصر؛ والجولات الدراسية بشأن الموانئ والكفاءة التجارية التي تم توفيرها لموريشيوس والهند.

٣٥ - وركزت أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بين المغرب وعدد من البلدان الأفريقية على البحوث الزراعية، والبضائع الجلدية، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣٦ - ومن خلال البرنامج الذي يريعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التعلم من أفضل الممارسات - استضافت الإمارات العربية المتحدة المؤتمر الدولي المعني بأفضل الممارسات لتحسين البيئة المعيشية الذي حضره ٩١٥ شخصاً من صانعي السياسة الحكوميين ومخططي المدن من ٩٢ بلداً نامياً. وفي إطار مبادرة أخرى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أمكن تدريب الموظفين في بلدية دبي على تخطيط المدن، وإجراء المسوحات وحماية البيئة والصحة العامة، وذلك من خلال جولات دراسية إلى مختلف البلدان النامية.

٣٧ - وخلال الفترة التي شملها التقرير، كان برنامج القيادة لعام ١٩٩٨ مبادرة أخرى تقوم على أساس الشبكات برعاية مشتركة من حكومة الأردن، وجامعة الأمم المتحدة والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وضمت مشاركين من عدة بلدان نامية في أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، أدت بعض المؤسسات المتخصصة التابعة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الموجودة في الشرق الأوسط دورا في الحفز على إجراء مبادلات بين المعاهد المنتسبة لها.

وسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة

٣٨ - وفي سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، شارك مسؤولون حكوميون كبار من رابطة الدول المستقلة في حلقة عمل عقدت لمدة ثلاثة أسابيع في سانتياغو، شيلي، معنية بإنشاء وإدارة صناديق المعاشات التقاعدية، باستخدام النموذج الشيلي. وعالجت حلقة العمل مسائل تتعلق بصورة محددة بنظم الادخار، وآليات تكوين رأس المال، والجوانب التنفيذية لنظم إدارة صندوق المعاشات التقاعدية الشيلي. وقد جرت مبادلات مماثلة بين بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان رابطة الدول المستقلة، في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ركزت على بناء القدرات الإدارية في بيئة متغيرة. وعقدت حلقات عمل في بوينس أيرس في أيار/ مايو ١٩٩٥ وسانت بطرسبرغ في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وأذار/ مارس ١٩٩٨. وعقدت في بوخارست، رومانيا، في آب/أغسطس ١٩٩٧ مؤتمر بشأن الحكم، شمل مشاركين من رابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وفي هذا المضمار سيعقد في سانت بطرسبرغ في حزيران/يونيه ١٩٩٩ منتدى للبرلمانيين ورجال الأعمال، يركز على أمور في جملتها مسائل الدين. وفي الوقت الذي تلتبس فيه بلدان المنطقة تكثيف التعاون فيما بينها والاستفادة أيضا من خبرة بلدان في مناطق أخرى تواجه مشاكل مشتركة، أشارت البلدان في ردودها على الاستبيان إلى أن من المرجح أن تستمر هذه المبادرات في المستقبل.

باء - البلدان المتقدمة النمو

٣٩ - بالإضافة إلى جوهر الأنشطة الثنائية التي تضطلع بها البلدان النامية نفسها، ثمة دور واضح أخذ يظهر بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو في عملية التعاون التقني بين البلدان النامية. فبوسع البلدان المتقدمة النمو أن تقدم إسهاما كبيرا إلى طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال رصد أموال تخصص لمشاريع الجنوب - الجنوب. وبالتوقف عن المشاركة المباشرة في المشاريع أو تقديم المساعدة التقنية - لتجنب إبرام اتفاق تعاون تقليدي بين الشمال والجنوب - تستطيع بعض البلدان المتقدمة النمو توفير المساعدة المالية إلى طريقة التعاون فيما بين البلدان النامية على أساس وجود طرف ثالث أو على أساس "ثلاثي".

٤٠ - وبشكل عام، تشير البلدان المتقدمة النمو إلى أنها تميل إيجابيا نحو طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ورغم عدم انتشار هذه الممارسة على نطاق واسع، فقد قدم عدد من البلدان المتقدمة النمو موارد في إطار ترتيبات التعاون الثلاثي لدعم الأنشطة التي تقع في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤١ - وبالنسبة لهذا التقرير، قدمت أربع بلدان متقدمة النمو فقط إجابات مباشرة على الاستبيان الذي وزعته الوحدة الخاصة. وعلى أساس التجربة السابقة، أشار العديد من البلدان المتقدمة النمو إلى أنه لا توجد لديها سياسات رسمية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية رغم أنها تعتبر أن أنشطتها في مجال التعاون التقني تتوافق مع طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي حين أنه لا توجد لدى البلدان المتقدمة النمو ترتيبات لمراكز تنسيق رسمية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فهي تعتبر أن التعاون بين بلدان الجنوب امتدادا لترتيباتها العادية لإدارة أنشطة التعاون التقني عموما.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت ألمانيا عرضا مفصلا لآرائها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي تراها عاملا مكملا هاما للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب. وكمثال على التزامها، قامت ألمانيا بدعم برنامج للتعاون في ميدان التنمية بين أوروغواي وشيلي في ميدان المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة. ومثل ذلك، قدمت الدعم المالي للرابطة الإقليمية للائتمانات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ، وللرابطة الإقليمية للائتمانات في أفريقيا، التي أعدت لتقديم خدمات مالية محسنة إلى الفقراء، والمركز الزراعي الاستوائي للبحث والتدريب. وهو مؤسسة إقليمية معدة للبحث والتعليم في مجال إدارة الحراثة في كوستاريكا، وإلى منظمة تنمية الطاقة لأمريكا اللاتينية التي لها سجل جيد في مجال تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤٣ - ودعمت فنلندا عددا من ترتيبات التمويل الثلاثي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك دعم برنامج للإمداد بالمياه في فييت نام، مع تنظيم برنامج تدريبي في موقع العمل في الصين، ووضع مشروع لتعزيز القدرات التقنية لوزارة التجارة الخارجية الفيتنامية، حيث نظمت بموجب هذا المشروع جولات دراسية وبرامج تدريبية في سنغافورة. وتسعى فنلندا حاليا أيضا إلى وضع مشروعين جديدين للتمويل الثلاثي. يرمي المشروع الأول الذي يضم المكسيك وغواتيمالا إلى تحسين ظروف عيش المجتمعات المحلية في شمال غرب غواتيمالا. ويهدف المشروع الثاني الذي يضم شيلي ونيكاراغوا إلى تطوير صناعات النجارة المحلية في نيكاراغوا.

٤٤ - وحددت النمسا مبادرتين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعمتهما خلال السنتين السابقتين، الهدف منهما دعم تعزيز التعاون التقني فيما بين الدول النامية، لا سيما عملية التنمية الريفية في منطقة الساحل التي جرت بتعاون مع معهد البحث الزراعي في الرباط، المغرب.

٤٥ - وعموما، تحظى ترتيبات التمويل الثلاثي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أيدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بشعبية متزايدة في مجال تنفيذ مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فقد قدمت بلدان متقدمة أخرى، وبخاصة فرنسا والنرويج واليابان، موارد أيضا بموجب ترتيبات التمويل الثلاثي لزيادة تيسير عملية تنفيذ مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذه العملية، أشارت البلدان المتقدمة إلا أنها حريصة على ألا يسمح للتمويل الثلاثي

أن يمس بسلامة مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي يجب أن تستمر إدارتها وعملية تنفيذها من قبل البلدان النامية أنفسها وينبغي أن تقوم على استخدام الخبرة الموجودة في هذه البلدان. فإذا لم يحترم هذا المبدأ سيصبح هذا التمويل غير قابل للتمييز من التعاون التقليدي بين بلدان الشمال والجنوب.

٤٦ - وخارج طريقة التمويل الثلاثي، لا تزال حكومة اليابان أكبر ملتزم بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فمن خلال تقديم تبرعات سنوية مباشرة إلى صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأ الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية عام ١٩٩٦ العمل بصورة مباشرة مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتقديم التمويل للمشاريع الجارية للتعاون التقني فيما بين هذه البلدان التي تنظمها الوحدة أو تشرف عليها. وخلال السنوات الثلاث الأولى التي بذلت فيها جهود التعاون هذه، قدمت اليابان أموالاً تبلغ ٨ ملايين دولار، مع تخصيص ٥ ملايين دولار أخرى لعام ١٩٩٩. وبموجب ترتيب مشابه، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً وسيلة تمويل مستقلة للحصول على تبرعات إضافية من البلدان المانحة يعرف بصندوق الاستئمان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت حكومة جمهورية كوريا وأيرلندا أولى التبرعات لتمويل مشاريع من المقرر أن يبدأ تنفيذها خلال السنة الحالية.

ثالثاً - الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى

٤٧ - فوق مستوى الأنشطة الوطنية والثنائية، شكلت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات التي يوجد مقرها في البلدان النامية مصدراً تقليدياً لوسيلة قيمة تحفز تعزيز التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت الوحدة الخاصة على علاقات تعاون مع عدة عشرات من المنظمات الدولية وتلقت معلومات مفصلة من ٢٠ منظمة تقريباً لأغراض هذا التقرير. أعدت دراسات حالة استقيت من أنشطة ثلاث من هذه المنظمات. وهذه المنظمات هي: المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة والمركز الدولي لإدارة موارد الأحياء المائية؛ والمركز الدولي لتطوير المحطات الكهرمائية الصغيرة الذي يوجد مقره في هونغ كونغ، الصين.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لما بين ١٩٩٧-١٩٩٩، قام المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة، الذي يتخصص في مجال إدارة الموارد المائية، والتنوع البيولوجي، والبيئة، ورصد ومراقبة التصحر واستصلاح الأراضي الفاسدة، برعاية ٢٢ عملية تبادل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفة فردية. وتناولت هذه العمليات طائفة واسعة من القضايا التقنية، بما في ذلك استخدام المياه المالحة في الزراعة، وتحسين التقنيات لتطوير الموارد المائية، وإنتاج وتطوير أصناف من القمح والشعير تستطيع مقاومة الأمراض وتحمل ظروف الجفاف، وإدخال تحسينات على إنتاج المختبرات الصغيرة والحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى البيئة في المنطقة العربية. ودعم المركز العربي أيضاً ثلاث شبكات هامة وهي

شبكة البحث والتطوير في مجال النخيل؛ وشبكة البحث والتطوير في مجال الإبل؛ وشبكة البحث والتطوير في مجال العلف، وقامت هذه الشبكات جميعها بتعزيز تطبيق عمليات تبادل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات خبرتها. واستخدم المركز العربي، منذ إنشائه، ما يزيد على ١٠٠ ١ خبير من البلدان النامية في الاضطلاع بأنشطته وقام بتدريب ما يزيد على ٦٠٠ من رعايا البلدان النامية في مؤسسات توجد في بلدان نامية أخرى.

٤٩ - وبالمثل، قام المركز الدولي لإدارة موارد الأحياء المائية الذي تتمثل مهمته في إجراء البحوث وبناء القدرات في مجال إدارة الموارد الطبيعية، وتقييم الأرصد السمكية وتربية المائيات، بتقديم المساعدة في مبادرة تدريبية لبلدان الجنوب من بينها عدد من العلماء المنتمين إلى البلدان النامية في مجال الوراثة الكمية وتطبيقها في مجال الانتخاب. وشملت أنشطة أخرى اضطلع بها المركز في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التحسين الوراثي لسماك الشبوط والتلاييا في آسيا وإعداد الوثائق ووضع الخاصيات للموارد الوراثة لتحسين تربية المائيات في أفريقيا. ويقوم المركز الدولي أيضا بدور الميسر للشبكة الدولية للوراثة في مجال تربية المائيات، وهي شبكة للقيام بعمليات تبادل تقني بين أحد عشر بلدا آسيويا وأفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المركز الدولي بصفة مستقلة بتدريب ٣٣ من العلماء المنتمين إلى البلدان النامية في مختلف مجالات التخصص وبتدريب ١٨٧ آخرين بالتعاون مع البلدان الأعضاء في المركز.

٥٠ - وقام المركز الدولي لتطوير الطاقة الكهرمائية في الصين أيضا بدور إيجابي في مجال تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بتشغيل وإدارة الشبكات الصغيرة لتوليد الطاقة الكهرمائية وتبادل التجارب فيما بين البلدان المشاركة. ومنذ إنشاء مركز عام ١٩٩٥، استعان مركز الطاقة الكهرمائية بخدمات ٦٢ خبيرا من البلدان النامية ودرّب ما يزيد على ٩٩٠ شخصا.

٥١ - وتؤكد تجربة هذه المؤسسات الثلاث أن فوق مستوى الحكومات الوطنية، نجحت مؤسسات ذات طابع تقني في وضع نظام للاتصال الشبكي وأنماط لتبادل التجارب ساهمت بشكل رئيسي في توسيع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في هذه البلدان.

رابعا - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

ألف - المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة

٥٢ - تتفق جميع الأطراف إلى حد بعيد على أن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في "عالم مثالي" تعد، وتمول وتنفذ فيما بين البلدان النامية نفسها. لكن في الواقع، من المسلم به بالدرجة نفسها أن المسؤولية الكبرى عن عملية التعاون التقني يجب أن يتحملها المجتمع الدولي، الذي يضم البلدان المانحة والمؤسسات الدولية. ولذلك، طلبت اللجنة الرفيعة المستوى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة

للأمم المتحدة في مقررات وقرارات متكررة إلى المؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، أن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية وأن تسهم بصفة عامة في النهوض بأهداف خطة عمل بوينس آيرس. وفي الواقع، قامت منظومة الأمم المتحدة، من خلال مختلف فروعها ووكالاتها العاملة، بصورة متسقة بدور المشجع والممول والميسر الأقوى والوحيد لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على صعيد العالم بأسره.

٥٣ - وحتى الآن، قامت معظم المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، بوضع سياسات داخلية وإجراءات واضحة تشجع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطتها العالمية. ومثل ذلك، أنشأت معظم المنظمات مراكز تنسيق داخلية قوية من أجل القيام بأعمال التنسيق. وتقدم منظومة الأمم المتحدة مثالا جيدا على انتشار دعم المنظمات لعملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، رغم أن هذه العملية لم تطبق عالميا بعد.

٥٤ - وإجمالاً، قدمت ٢٣ مؤسسة ووكالة داخل منظومة الأمم المتحدة بيانات إلى الوحدة الخاصة تتعلق بالتزامها وأنشطتها التي تضطلع بها في مجال دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلى سبيل تقديم نماذج تمثيلية، يوجز هذا التقرير أنشطة سبع وكالات رائدة تابعة للأمم المتحدة وإظهار أنشطة التعاون التقني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، فإن لهذه المنظمات سياسات واضحة فيما يتعلق بتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال اختصاصها وكانت ناشطة نسبياً في تعزيز طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٥٥ - على مر السنين، اتبعت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجية متسقة تشمل أهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أدمجت الآن تماماً في سياستها الشاملة. وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً الترتيبات المؤسسية اللازمة، وهي بالأساس آلية مركز تنسيق فعالة، من أجل دعم طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطتها.

٥٦ - دعمت منظمة الأغذية والزراعة خلال السنتين الماضيتين مجموعة واسعة من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتشمل مجالات تدخلها المحدد: الإنتاج الحيواني وصحة الحيوانات، وتطوير الأراضي والمياه، وإنتاج النباتات وحمائتها، والتسويق والائتمان، والتغذية، ومراقبة جودة الأغذية، وتطوير مصائد الأسماك، والحراثة، والزراعة المستدامة، والإرشاد والتدريب في بحوث التنمية الريفية، وإدماج القواعد في التنمية الشاملة. ومن الأمثلة الخاصة لمبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي اضطلع بها بوساطة منظمة الأغذية والزراعة وتمويلها: قدم خبراء فييتناميون التدريب لمزارعين سنغاليين، وشاطر تقنيون صينيون نظراء هم الإثيوبيون خبراتهم في القطاع الزراعي. وبالمثل، ساعد خبراء من بنغلاديش زامبيا في تطوير تكنولوجيا ري محدودة النطاق، بينما قدم خبراء برازيليون المشورة لناميبيين بشأن زراعة

الفواكه. وبالإضافة إلى ذلك، قدم خبراء في التعاون التقني من الهند المساعدة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لأوغندا وسيراليون بينما قدم خبراء سنغاليون المشورة لبوروندي ورواندا.

٥٧ - كما اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بدور هام في رعاية ترتيبات مختلفة لإقامة شبكات فيما بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي. فقد دعمت، على سبيل المثال، في أفريقيا إقامة شبكات التكنولوجيا الخاصة بالأسماك والتي تندرج ضمن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي آسيا أنشئت شبكات بشأن البحث والتطوير المتعلقة بالخضراوات وإنتاج البذور الزيتية، وتكنولوجيا ما بعد الحصاد والتعاون الزراعي. كما أقيمت بنجاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شبكات بشأن إدارة أحواض تجميع المياه، وتكنولوجيا ما بعد الحصاد، والسياسة الزراعية وتربية الحيوانات المجترة الصغيرة.

٥٨ - وفي تطور هام، أقرت منظمة الأغذية والزراعة صراحة بأهمية إدارة المعلومات لدعم برنامج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتسم بالفعالية. فقد نشطت الفاو في إحداث قاعدة للبيانات عن الخبرات وقدرات المؤسسات في القطاع الزراعي، شمل ما يزيد على ٥٠٠ خبير ينتمون لأكثر من مائة بلد نام. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت الفاو نظام المعلومات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا الزراعية (AGRIS) الذي يحتوي على مواد بليوغرافية هامة عن الزراعة، ونظام المعلومات المتعلقة بالبحوث الزراعية الجارية؛ ويحتوي هذان النظامان على ما يزيد عن ٢,٧ مليون من المراجع. وفي إطار مسعى مماثل، تتعاون الفاو كذلك مع الوحدة الخاصة لتوثيق التجارب المبتكرة والناجحة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في القطاع الزراعي، التي يمكن أن تكرر في بلدان نامية أخرى والتي ستشكل، عند اكتمالها، جزءاً من قاعدة بيانات متعلقة بنظام الإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

منظمة الصحة العالمية

٥٩ - منذ السنتين الماضيتين ومنظمة الصحة العالمية تشارك في تعزيز عدد من مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فهي توفر، على سبيل التحديد، التدريب الشامل لموظفي الصحة، على أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في مجالات منها علم الأوبئة وإدارة الخدمات الصحية وفي التعليم والبحث في البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية. وتعزز منظمة الصحة العالمية كذلك التعاون فيما بين الأرجنتين وباراغواي وبوليفيا وشيلي والمكسيك فيما يتعلق بتفشي فيروس هانتا في هذه المنطقة وعززت أيضاً برنامجاً مشتركاً مع الأرجنتين وباراغواي والبرازيل بشأن السيطرة على داء الكلب والتعاون فيما بين كوبا ونيكاراغوا في مجال السيطرة على داء التبريميات. ويتمثل مثال ناجح آخر لما تعمله منظمة الصحة العالمية لتعزيز المبادلات التقنية بين بلدان الجنوب في قطاع الصحة في إنشاء الشبكة الصحية لآسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المكتب الإقليمي لجنوب شرقي آسيا التابع لمنظمة الصحة العالمية مساعدة محددة موجهة لتلبية احتياجات البلدان الأقل نمواً في المنطقة، بما فيها بوتان ونيبال وميانمار.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٠ - يحتل التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب دائما مكانة مرموقة بين الأنشطة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان خاصة منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة سنة ١٩٩٤. ويبدل منذ ذلك الحين جهد خاص لتوسيع نطاق تطبيق النهج المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال ضبط زيادة السكان وتدبير شؤونهم.

٦١ - يمكن ذكر مبادرتين هامتين بصورة خاصة: منظمة الشركاء في برنامج التنمية، التي يوجد مقرها في بنغلاديش، وهي منظمة إقليمية فرعية أنشئت لتوسيع نطاق التعاون فيما بين البلدان الثلاثة عشر الأعضاء فيها في مجال تنظيم الأسرة. وبالمثل، أقيمت مراكز تفوق تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي توجد مقراتها في إندونيسيا وتايلند والمكسيك، لتنفيذ برامج تدريبية في مجال السكان والموجهة لتلبية احتياجات المشاركين فيها سواء كانوا من القطاع الخاص أو من أوساط المنظمات غير الحكومية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٦٢ - إن النهج الحالي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة عامة. وطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل خاص - يأخذ في الاعتبار الظروف المتغيرة للبيئة الاقتصادية العالمية. فدور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يتمثل في صياغة استراتيجيات إنمائية وتجارية مجددة وفعالة قائمة على إيجاد توازن حصيل في دوري كل من الحكومة والقطاع الخاص في العملية الاقتصادية.

٦٣ - ويواصل الأونكتاد دعم المجالات ذات الأولوية والمرتبطة بضرورات طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتشمل هذه الضرورات التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية، والنظام العالمي للأفضليات التجارية؛ والتعاون فيما بين المؤسسات المالية، والتجارة والبيئة، وقانون المنافسة وسياساتها، والتنمية الاقتصادية والديناميات الإقليمية في أفريقيا. إن استراتيجية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب موجهة، بين أمور أخرى، نحو تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التصدي للتحديات العالمية الجديدة. كما أن الأونكتاد يسعى إلى مساعدة البلدان النامية بصورة عامة على تعزيز وكالات ترويج الاستثمار لديها وبالتالي تيسير ما هي بحاجة ماسة إليه من الاستثمار المباشر الخاص. وأنشأ الأونكتاد كذلك شبكة المراكز التجارية العالمية، التي أعدت "مراكز تجارية" استراتيجية على الصعيد العالمي.

٦٤ - ويتمثل الغرض من هذه المبادرات، مجتمعة، في مساعدة البلدان النامية على تكثيف التعاون فيما بينها من خلال تبادل الخبرات المشتركة. أما الهدف الأسمى فهو تمكين البلدان من تنمية قدراتها الإنتاجية وقدراتها التنافسية على التصدير حتى يتسنى لها المنافسة بصورة فعالة في بيئة اقتصادية عالمية تشهد تحررا بصورة مطردة.

مركز التجارة الدولية

٦٥ - يسعى مركز التجارة الدولية، استجابة للعولمة، لإيجاد أدوات أنجع لمساعدة البلدان النامية على استغلال الفرص من أجل توسيع التجارة وأيضاً لتمتين هيكلها الأساسية المتعلقة بترويج التجارة. وعلى الصعيد الإقليمي، يجري التأكيد على إقامة روابط اقتصادية أوثق بين المشاريع في البلدان النامية. وعلى الصعيد الأقاليمي، يجري التركيز على إنشاء شبكات للمنتجات، وهو ما أصبح سمة متزايدة الأهمية لأنشطة التعاون التي يقوم بها مركز التجارة الدولية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٦ - ويولي مركز التجارة الدولية، لدى تنفيذ أنشطته، انتباهاً أوثق إلى احتياجات البلدان الأقل نمواً. ففي عام ١٩٩٨ أنشأ مكتباً خاصاً للبلدان الأقل نمواً وأفريقياً. كما أن مركز التجارة الدولية ينسق برنامجاً متكاملًا لمساعدة البلدان الأقل نمواً فيما يتعلق بالتجارة في سياق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذلك بهدف تعزيز التفاعل في هذا المجال بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة (خاصة مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٦٧ - أوكلت لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بموجب إعلان اسطنبول وبرنامج العمل في عام ١٩٩٦ مهمة إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطته كطرائق تنفيذ هامة.

٦٨ - وبناءً عليه، نشر الموئل عدداً من المبادرات الناجحة في إطار برنامج إدارة المناطق الحضرية التابع له، الذي يهدف إلى تعزيز شبكات المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية حول العالم. ويقوم كذلك بتشجيع المبادلات بين المدن الشريكة والتي يتوخى منها مشاطرة التجارب في معالجة المشاكل المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، ييسر برنامج تدريب إدارة القيادة المحلية النقل الفعلي للتجارب بين البلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية والوسطى.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٦٩ - في عصر العولمة، تولي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مزيداً من الاهتمام بالطرائق التكميلية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفها استراتيجيات للبقاء الاقتصادي بين البلدان النامية. وتسعى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى تمكين هيكلها الأساسية الداخلية لتعزيز المبادلات التقنية في القطاع الصناعي لدى البلدان النامية، ولتحديد آليات التنفيذ المناسبة، ولزيادة تدفق المعلومات ولتعزيز إنشاء الشبكات فيما بين المؤسسات الملائمة.

٧٠ - قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، منذ عام ١٩٩٧، بالإشراف على نحو ٥٠ مشروعاً ينطوي على عناصر واضحة تتصل بعمليات تبادل الخبرة التقنية فيما بين بلدان الجنوب ومكونات

تتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ويشمل نطاق هذه المشاريع ميادين مختلفة من بينها تكنولوجيا الأسمت، وإنتاج السكر، والنباتات الطبية والعطرية، وإنتاج الصلب، وتجهيز الأغذية، وإنتاج المنسوجات، واستخراج الذهب، وحماية البيئة، والقياس، وتوحيد المقاييس.

٧١ - ومن أبرز الترتيبات التي تشرف عليها اليونيدو في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الشبكة الإقليمية لإنتاج مبيدات الآفات المأمونة وتوفير المعلومات عنها لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، التي يشترك فيها ١٤ بلدا، هي إندونيسيا، وإيران، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلند، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، والصين، والفلبين، وفييت نام، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، والهند. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشرفت اليونيدو أيضا على برنامج لتنمية المشاريع الإقليمية الصغيرة والمتوسطة في افريقيا. وتجدر الإشارة أيضا إلى برنامج اليونيدو المتكامل للشراكات التجارية/فرص الاستثمار في قطاعي الزراعة والأغذية؛ والصناعة الإقليمية الأفريقية التي تشرف عليها في مجال الجلود والأحذية، والتي تشترك فيها اثيوبيا، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي، وكينيا؛ وتعزيز الصناعات التي تعمل في شبكات تتصل بالزراعة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٧٢ - مازال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهم مصدر بين مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة لتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فوفقا لتقرير الأمين العام^(٥) عن تعزيز إدماج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، المقدم إلى الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، يسهم البرنامج الإنمائي بنحو ٥٠ في المائة من متوسط الإنفاق السنوي للمنظومة على الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات والوكالات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والبالغ نحو ١٠٠ مليون دولار. وقد أفيد بأن أكثر من نصف هذا المبلغ يأتي من المخصصات الإقليمية. فضلا عن ذلك، فقد قام المجلس التنفيذي، تمشيا مع الدور القيادي الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بتخصيص ٠,٥ في المائة من موارده البرنامجية العامة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ لتمكين المنظمة، عن طريق الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، من الاضطلاع بالمهام التي أنيطت بها، بصفتها جهة تنسيق المسائل المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على صعيد المنظومة.

٧٣ - وتدعو القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، واللجنة الرفيعة المستوى، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس التنفيذي، إلى إدماج أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التيار الرئيسي لجميع الأنشطة التنفيذية التي تجري من أجل التنمية. ومن ثم، أصدر مدير البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٧ استراتيجية عامة ترمي إلى التسليم بأن الأخذ بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمثل

إحدى المسؤوليات الأساسية لكبار المديرين؛ وإيلاء الاعتبار الأول لأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كل دورة برنامجية؛ وإدماج أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التيار الرئيسي لجميع البرامج والمشاريع التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي. وقد كشف الاستعراض الذي أجري للبرامج الإقليمية والقطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ عن أن ما يزيد عن ٥٠ في المائة منها قد اشتملت على قدر من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إما كاستراتيجية للتنفيذ أو كأشطة محددة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام عدد من البلدان، من بينها اندونيسيا، وأوغندا، وباكستان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسري لانكا، والصين، ونيجيريا، بإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية، عن طريق إنشاء برامج شاملة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أسفرت عن أنماط مستمرة من هذا التعاون مع بلدان نامية أخرى.

٧٤ - ويشهد كذلك استعراض أجري للأنشطة التي تدعمها الوحدة الخاصة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على صلاحية استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وقد مر برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بعملية رئيسية لتحويل اتجاهه نحو دعم المبادرات الاستراتيجية التي يحتمل أن تحدث تأثيراً كبيراً على عدد أكبر من البلدان النامية، مع التركيز بصفة رئيسية على خمسة مجالات ذات أولوية، وهي: التجارة والاستثمار، والتخفيف من وطأة الفقر، والانتاج والعمالة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، والإدارة البيئية.

٧٥ - ولدى تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة، وجهت الوحدة برنامجها نحو ٤ فئات عريضة من الأنشطة تتمثل فيما يلي: (أ) تعزيز قدرات البلدان النامية من خلال زيادة تبادل أفضل الممارسات والربط بين البلدان في شبكات معرفية للاضطلاع بأنشطة فعالة في مجالات الأولوية الواردة أعلاه؛ (ب) تعميق الحوارات وعمليات التبادل الفكري فيما بين بلدان الجنوب بشأن السياسات المتعلقة بقضايا التنمية والعولمة البالغة الأهمية؛ (ج) تعزيز قنوات الاتصال فيما بين بلدان الجنوب من خلال توسيع نطاق نظام الإحالة لمعلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتخليصه من المركزية؛ (د) وحشد دعم عالمي واسع النطاق للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وتقدم الفقرات التالية الملامح البارزة لأنشطة التدخل في كل من هذه الفئات.

٧٦ - في سبيل المساعدة على تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال التنمية البشرية المستدامة من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قامت الوحدة بدعم عدد من المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى زيادة تبادل الخبرات في المجالات البالغة الأهمية وتعزيز العمل في شبكات فيما بين مراكز الامتياز. ومن الأمثلة على ذلك شبكة مراكز إدارة التكنولوجيا التابعة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، التي ضمت الجامعات، وأوساط البحوث والتنمية، والوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الإنتاجي، من أجل استحداث نهج مبتكرة لزيادة الإنتاجية، وتنويع فرص العمل، والقدرة على المنافسة الدولية. وقد نجحت الشبكة الإقليمية للحد من وفيات الأمهات، التي يوجد مقرها في غانا، في المساعدة على الحد من وفيات الأمهات في ١١ مجتمعا ريفيا في غرب أفريقيا. وقد تطور التعاون مع رابطة غرب أفريقيا لتطوير الأرز، بموجب ترتيب ثلاثي مع اليابان، ليصبح شراكة ما بين مراكز الامتياز فيما يتعلق بتجهيز الأرز الأفريقي

والآسيوي وكذلك في المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي. وقد أسفر الاجتماع الوزاري للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، الذي اشتركت الوحدة في الإشراف عليه مع مصرف التنمية الأفريقي، والذي عقد في سيشيل في تموز/يوليه ١٩٩٨، عن اعتماد إعلان وبرنامج عمل ماهي للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تعاونت الوحدة الخاصة أيضا مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في تنظيم اجتماع عقد في نيويورك في شباط/فبراير ١٩٩٩ للجهات التي يحتمل أن تنضم إلى أوساط المانحين وممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقام، في جملة أمور، بتجديد روح الشراكة السائدة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات المانحة في تنفيذها لخطة عمل بربادوس. وتجدر الإشارة أيضا إلى مبادرة ثلاثية أخرى ترمي إلى دعم الانتعاش الاقتصادي لكوبا، تم بموجبها نقل الدراية الفنية من البرازيل وشيلي والمكسيك، بدعم ثلاثي مقدم من النرويج فيما يتعلق بصياغة سياسات الاقتصاد الكلي، والميزنة الوطنية، والمحاسبة المصرفية المركزية، ووظائف الخزانة، وأعمال المصارف التجارية، وإدارة الديون الخارجية.

٧٧ - أما المجموعة الثانية من المبادرات الاستراتيجية التي تدعمها الوحدة الخاصة فترمي إلى تعزيز الحوار والتبادلات الفكرية فيما بين بلدان الجنوب بشأن السياسات العامة، فعلى سبيل المثال، تم بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة ال ٧٧ والصين، الجمع بين ممثلين من الحكومات والقطاع الخاص، وكذلك ١٤٠ من منظمي المشاريع من الشباب، في مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل، الذي عقد في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وذلك لمناقشة الاستراتيجيات وتخطيطها. وتشمل الأنشطة الأخرى التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى لمجموعة ال ٧٧ بشأن مؤتمر قمة الجنوب (جاكرتا، حزيران/يونيه ١٩٩٨)، ومؤتمر بلدان الجنوب المتعلق بالتعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي (بالي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨) والدورة التي عقدتها مجموعة ال ٧٧ للخروج بأفكار جديدة تحضيرا لمؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو (نيويورك، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨). وقد استطاعت الوحدة، بالتعاون مع مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث من خلال منشورها الخاص "التعاون في الجنوب"، أن توفر للبلدان النامية قدرا من التحليلات وخيارات السياسات التي توجد حاجة ماسة إليها من أجل الإسراع بخطى التقدم الوطني الاجتماعي والاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

٧٨ - والغرض من المجموعة الثالثة من المبادرات الاستراتيجية التي تدعمها الوحدة الخاصة هو توسيع نطاق قنوات الاتصال فيما بين البلدان النامية. وقد بذلت، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جهود خاصة لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات بوصفها أداة فعالة وكفؤة لتبادل الخبرات والممارسات السليمة في مجال التنمية. وتضطلع الوحدة، بالاشتراك مع المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج شبكة التنمية المستدامة التابعة للبرنامج الإنمائي، بإنشاء مواقع وطنية على الشبكة العالمية تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتأخذ بأحدث ما وصل إليه العلم وترتكز على المضمون. وسيتفاعل كل من هذه المواقع الوطنية مع المواقع القائمة في البلدان الأخرى، وسيربط بشبكة المعلومات من أجل التنمية (INRES-WIDE) المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين

البلدان النامية. ويشترك في المرحلة الأولية ما يزيد على ٣٠ بلدا في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا الوسطى. وثمة مبادرة أخرى جديدة بالذكر في هذا الشأن تنطوي على تجميع الخبرات المبتكرة والناجحة في ميدان العلم والتكنولوجيا والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدارة البيئية، والمجالات ذات الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدراج هذه الخبرات في نظام شبكة المعلومات من أجل التنمية.

٧٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الوحدة الخاصة تقدما كبيرا أيضا في حشد دعم عالمي واسع النطاق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستجابة للمقرر ٢/١٠ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى وقرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، قامت اللجنة، من خلال التشاور الموسع مع جميع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأعضاء، بإعداد المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتقرير الأمين العام عن تعزيز إدماج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ويوفر تصديق الجمعية العامة على هذه الوثائق الاستراتيجية الأرضية المشتركة اللازمة لجميع المنظمات والوكالات حتى تسعى نحو تحقيق التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية على نحو يتسم بمزيد من المنهجية والتنسيق والفعالية. أما أكثر ما بعث على التشجيع فكان التأييد الساحق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أعربت عنه الدول الأعضاء في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لخطة عمل بوينس آيرس، الذي نظم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

٨٠ - بناء على التقييم السابق للتقدم الذي أحرزته جميع الأطراف المعنية في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس خلال فترة التقرير، تقدم الانتاجات والتوصيات التالية كي تنظر فيها اللجنة رفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة.

٨١ - أولا، تشهد البيئة الدولية تغيرات تاريخية عميقة على أعتاب الألفية الجديدة وتتوالى التحديات الجسيمة التي تفرضها القوة الماحقة للعولمة والتحرر الاقتصادي. ويمكن للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون بين بلدان الجنوب أن يخدم في خضم السعي لإيجاد نظام عالمي أكثر ترابطا وإنسانية حقا كأدوات مهمة لتوجيه طاقات وقدرات البلدان النامية لكي تستجيب لتحديات التنمية التي تواجهها وستظل خطة عمل بوينس آيرس في غضون ذلك نورا يهتدى به في العمل لتحقيق هذا الهدف.

٨٢ - ثانيا، وكما أثبتت الدلائل التي ساقها التقرير، حظي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتراف وتقدير المجتمع الدولي باعتباره طريقة ومكونا أساسيا في ذات الوقت للتعاون الإنمائي الدولي المعاصر ولأنه يتيح فرصا عملية للارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ولتمكين هذه الدول من المشاركة في الاقتصاد العالمي والاندماج فيه. ويتعزز هذا التوجه أكثر فأكثر من أن لدى جميع البلدان النامية

درجات متفاوتة قدرات في مختلف مجالات التنمية ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعمالة والانتاج وإدارة الاقتصاد الكلي وحماية وتجدد البيئة وتخفيف حدة الفقر. ويجب بذل جهود أكثر تركيزا وعزما من قبل البلدان النامية ومجتمع التنمية الدولية معا بغية تحديد هذه القدرات وتوفيرها لمنفعة أعداد كبيرة من البلدان النامية.

٨٣ - ثالثا، مع اطراد نمو الوعي بفائدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يتزايد عدد البلدان النامية التي تقوم بأدوار قيادية في بدء وتنظيم وتمويل مبادرات هذا التعاون في مجالات استراتيجية في التنمية لمنفعة أعداد كبيرة من البلدان النامية في مناطق أخرى. وتشمل البلدان النامية التي تتولى هي نفسها دورا رياديا في دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية اندونيسيا وأوغندا وباكستان والبرازيل وتايلاند وتركيا وجمهورية كوريا والسنغال وسنغافورة وشيلي والصين وغيانا وفنزويلا وكوبا ونيجيريا والهند. ويؤيد التحليل في ما يبدو النتيجة التي مفادها أن التعاون التقني فيما بين الدول النامية أثبت نجاحه بدرجة أكبر في تلك الدول التي قامت حكوماتها بتطبيق سياسات صريحة للتعاون التقني مع الدول النامية الأخرى مع ربطها بعملية تخطيط التنمية الوطنية؛ وتحديد مرتكز تنسيق قوي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع إنشاء هيكل الدعم اللازم؛ وتخصيص مبالغ محددة في الميزانية الوطنية أو ابتكار طرق مستحدثة لاستخدام المساعدة الخارجية، بما في ذلك التعاون الثلاثي. وقد كان هذا التعاون التقني أقل نجاحا في البلدان التي كانت فيها الظروف المذكورة ضعيفة أو معدومة أو التي ما زال يشكل الدعم الخارجي فيها المصدر الرئيسي لتحريك أنشطته. ويشكل هذا تحديا للبلدان النامية لكي تبذل جهودا أكيدة وتتقاسم تجاربها في هذه المجالات.

٨٤ - رابعا، نظرا لأن التمويل الكافي عامل حاسم في تعزيز وتوسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإن من واجب جميع المنظمات والوكالات والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن تبحث مسألة زيادة الموارد المخصصة لهذا التعاون، كما دعت الجمعية العامة إليه في قرارها ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. أما التعاون الثلاثي فهو مفهوم جديد نسبيا ولا تزال محاسنه كأداة إنمائية مفيدة ومثمرة تتميز بالتكلفة الفعالة والنفع المتبادل في بداية طريقها للاكتشاف والتقييم الكامل. غير أنه من المشجع ملاحظة أن عددا متزايدا من البلدان المانحة، مثل النمسا وفنلندا وفرنسا وإيرلندا واليابان وألمانيا والنرويج، أظهرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير اهتماما بالتعاون التقني ودخلت كأطراف مشاركة في أنشطته عن طريق التعاون الثلاثي. ولا شك في أن الدعم الثلاثي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية سيزداد تحت ظروف تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية واستمرار البحث عن طرق فعالة ومبتكرة لإيجاد موارد مالية.

٨٥ - خامسا، يدعم تحليل منظمات ووكالات الأمم المتحدة بشأن أنشطة التعاون التقني فيما بين الدول النامية، في ما يبدو، النتيجة التي مفادها أن جميع منظمات ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، قد بذلت جهودا متضافرة لبلورة سياساتها وإجراءاتها الداخلية الخاصة بهذا التعاون وأسست هيكل الدعم اللازم مع مراكز التنسيق المحددة لهذا التعاون. ويتزايد توجيه برامجها نحو تدعيم التعاون فيما

بين بلدان الجنوب. ويشير التحليل أيضا إلى النتيجة القاطنة بأن تعزيز ملكية البلدان النامية لترتيبات التعاون التقني والتعاون الاقتصادي بينها وإمكانية استدامة هذه الترتيبات يمكن الوصول إليها بطريقة فعالة عن طريق دعم بناء شبكات مراكز متفوقة تركز على المعرفة واقتسام المعلومات وأفضل الممارسات بصورة منتظمة بين بلدان الجنوب؛ وقيام حوار سياسات فيما بين بلدان الجنوب والتبادل الفكري في ما بينها بشأن قضايا التنمية والعولمة الحاسمة، في إطار مجالات تخصص كل منظمة وكل وكالة؛ قيام مبادرات تهدف إلى تحسين قنوات الاتصال بين بلدان الجنوب وتسهيل الحصول على تكنولوجيا المعلومات.

٨٦ - أخيرا، شكلت إجازة الجمعية العامة للمبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض سياسات وإجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مستوى المنظومة وتوصيات الأمين العام (A/53/226/Add.4) بشأن تقوية التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية للتنمية مبادئ أساسية واضحة لزيادة تنسيق وتركيز دعم أنشطة التعاون التقني على مستوى المنظومة والعالم. وعليه من المهم والعاجل بالنسبة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تقوم بالتشاور الوثيق مع منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة بإعداد مؤشرات عامة لقياس التقدم المحرز والنتائج بطريقة أكثر منهجية. كما يجب بذل الجهود لوضع المبادئ التوجيهية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مستوى المنظومة في حيز التنفيذ وكذلك توصيات الأمين العام على المستوى القطري عبر شبكة منسقي الأمم المتحدة المقيمين فيها.

الحواشي

- (١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)، المرفق الأول.
- (٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.
- (٣) ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة (TCDC/11/2).
- (٤) قرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- (٥) A/53/226/Add.4

المرفق

البلدان والمنظمات التي ردت على الاستبيان

أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية	الدول العربية	أوروبا ورابطة الدول المستقلة	منظمات الأمم المتحدة	المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية
موريشيوس	ماليزيا	كوستاريكا	العراق	رومانيا	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	منظمة الدول الأمريكية
توغو	كمبوديا	باراغواي	الجزائر	ألمانيا	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	المركز الدولي لإدارة موارد الأحياء المائية
السنغال	إندونيسيا	بيرو	الكويت	إستونيا	مركز التجارة الدولية (منظمة العمل الدولية)	المركز الدولي لتنمية الطاقة المائية الصغيرة
أوغندا	بوتان	نيكاراغوا	الأردن	أوكرانيا	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة
كينيا	تايلند	السلفادور		بلغاريا	منظمة الصحة العالمية	برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية
بوروندي	الصين	بنما		مالطة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الإقياوغرافية الحكومية الدولية
غينيا	سري لانكا	أوروغواي		البوسنة	الاتحاد البريدي العالمي	معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة
زائير	باكستان	هندوراس		بيلاروس	صندوق النقد الدولي	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
موزامبيق	بنغلاديش	جامايكا		فنلندا	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	لجنة أمريكا الوسطى للتعاون فيما بين الوكالات

أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية	الدول العربية	أوروبا ورابطة الدول المستقلة	منظمات الأمم المتحدة	المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية
مدغشقر	الفلبين	بربادوس		ليتوانيا	مركز البحوث والتدريب الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للإسلامية	منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
أنغولا	أفغانستان	هايتي		إيطاليا	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى
سان تومي وبرينسيبي		المكسيك		تركيا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي
نيجيريا		الأرجنتين			صندوق الأمم المتحدة للسكان	المركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا
كوت ديفوار						الشبكة الإقليمية للطب المداري والصحة العامة
جمهورية تنزانيا المتحدة	فنزويلا				منظمة الطيران المدني الدولي	رابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الإنمائي
غابون					اللجنة الاقتصادية لأوروبا	
الكاميرون					اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	
ليبيريا					جامعة الأمم المتحدة	
جزر القمر					منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	
بوركينافاسو					برنامج الأغذية العالمي	
بنن					اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	
					المنظمة البحرية الدولية	
